

الخطاب الموجه لقمة جوهانسبرج عن التنمية المستدامة

جوهانسبرج جنوب أفريقيا

سبتمبر 2002

كلمة وفد دولة فلسطين

سيدي الرئيس

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة والسمو

الوفود الموقرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيدي الرئيس ، نيابة عن فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين الأبية و القابع تحت حصار الاحتلال الإسرائيلي و آياته الغاشمة لمقره في رام الله الصمود، اسبحوا لي أن أتوجه باسم فخامته بخالص تحياته و تقديره لقمتمكم الموقرة و عميق أمنياته بنجاحها من أجل تحقيق التقدم و التنمية المستدامة لكافة شعوب العالم الحرة

كما و أتقدم بجزيل الشكر للجنة التحضيرية للمؤتمر وذلك للترتيبات والإدارة الممتازة لجلسات المؤتمر كما أتقدم بالشكر لدولة جنوب أفريقيا رئيسا وحكومة وشعبا لاستضافتها هذا الحدث العالمي المهم وللدعم السياسي والمعنوي والمالي المتواصل الذي تقدمه للشعب الفلسطيني الذي يزرع تحت الاحتلال الإسرائيلي.

سيدي الرئيس

السيدات والسادة

منذ نشأتها عام 1994 عملت السلطة الوطنية الفلسطينية جاهدة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في إطار حماية البيئة والحفاظ عليها وذلك لتعزيز توجهها بتحقيق التنمية المستدامة.

أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية إطارا مؤسسيا مبنيا على الديمقراطية ، والمساواة، والعدالة الاجتماعية والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والتأكيد على ذلك من خلال دستور المرحلة الانتقالية للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ما عرف بالقانون الأساسي .

كما عملت السلطة الوطنية الفلسطينية بجد نحو بناء وزارات وسلطات وهيئات مختلفة جنبا إلى جنب مع بناء كفاءات الموارد البشرية وذلك للتعامل مع تحديات بناء الدولة الفلسطينية الجديدة لإعادة تأهيل ما دمره الاحتلال الإسرائيلي ، كما تم تعديل وتطوير التشريعات والقوانين لتنظيم وإدارة القطاعات المختلفة كالمياه والبيئة والتعليم والصحة و الصناعة والتجارة والسياحة والآثار.... إلخ.

كما قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع خطط استراتيجية للتنمية مبنية على مخططات لاستعمالات الأراضي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك خطط استراتيجية للقطاعات المختلفة منها البيئة والصحة والزراعة والسياحة والمياه و بدأت في تنفيذ هذه الخطط بمساعدة الدول المانحة .

ففي مجال الصحة تم إنشاء ستة مستشفيات حكومية جديدة كما عملت على توسيع وتطوير المستشفيات الموجودة وكذلك بناء 140 مركزا للرعاية الأولية كما تم تطوير برامج للصحة المدرسية وصحة المرأة والطفل.

وفي مجال التعليم أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية ما يقارب من 145 مدرسة جديدة ، وأضافت العديد من الصفوف المدرسية للمدارس الموجودة ، كما قامت بترميم وإصلاح العديد من المدارس والمؤسسات العلمية.

كما شهدت مؤسسات التعليم العالي تطورا نوعيا تمثل في استحداث كليات علمية جديدة وإضافة مباني حديثة في معظم الجامعات الفلسطينية، كما تم التركيز على التدريب المهني وتشجيع البحث العلمي ودمج نتائجه في عملية التنمية .

وفي مجال الرفاه الاجتماعي قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإيجاد فرص عمل لآلاف الفلسطينيين في إطار مكافحتها للبطالة وتخفيف حدة الفقر كما وضعت برامج لإعادة تأهيل الأسرى والمحربين من السجون الإسرائيلية الذين بلغ عددهم حوالي ستة آلاف وتأهيل جرحى ومعاقى الانتفاضة البالغ عددهم أكثر من خمسين ألفا ومساعدة الأسر المحتاجة وتطوير المرأة.

كما لمس القطاع الصناعي بعض الإنجازات حيث تم إنشاء أول منطقة صناعية في قطاع غزة وأخرى قيد الإنشاء في الضفة الغربية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الوطنية نحو نقل وتوطين التكنولوجيا وتشجيع الإنتاج النظيف وذلك بتطوير أنظمة الإدارة البيئية.

كما شجعت السلطة الوطنية الفلسطينية مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية بهدف تنمية المجتمع المحلي وزيادة الوعي لدى المواطنين بدورهم في عملية التنمية.

أما في مجال البنية التحتية فقد نفذت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من المشاريع الكبرى في قطاعات المياه والصرف الصحي والطرق والطاقة والاتصالات والإسكان والبيئة والمطار والبدء في تنفيذ مشروع الميناء.

وفي مجال البيئة فقد شددت السلطة الوطنية الفلسطينية في قانون البيئة على أن البيئة حق أساسي وقيمة وطنية عليا كما وأكد القانون على حق كل فلسطيني بالعيش في بيئة نظيفة. وتم وضع نموذجاً إدارياً مبنياً على رؤية استراتيجية واضحة وفلسفة التفكير عالمياً والتعاون إقليمياً والتخطيط على المستوى الوطني والعمل على المستوى المحلي وتم وضع الاستراتيجية البيئية لمدة عشر سنوات، بالإضافة إلى خطة العمل البيئية بالتركيز على الأولويات في الثلاثة أعوام المقبلة وتم ذلك عام 2000.

ولقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بمجهودات كبيرة لمكافحة التصحر، والحفاظ على الأراضي الرطبة، والتنوع البيولوجي وإدارة الشريط الساحلي وحماية البحر المتوسط من مصادر التلوث الأرضية.

كما وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية برامج لمراقبة جودة الهواء والمياه الجوفية والحد من تلوثها كمل وأنها تشارك في العديد من المنتديات الدولية والإقليمية وخصوصاً فيما يتعلق بالمعاهدات والمواثيق البيئية وذلك للمصادقة عليها عند إعلان الدولة الفلسطينية.

سيدي الرئيس

السيدات والسادة

الوفود الموقرة

لسوء الحظ ، فقد أحبطت هذه الجهود نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية التي مست جميع وسائل وجوانب الحياة للشعب الفلسطيني ، في تحد من الاحتلال الإسرائيلي لجميع المواثيق والمعاهدات الدولية الإنسلفية والبيئية متجاهلا أن البيئة لا تعرف حدودا.

فإن اتفاقية جنيف الرابعة التي تؤكد على حماية المدنيين وممتلكاتهم في زمن الحرب لكن نرى أن قوات الاحتلال قتلت ما يزيد عن 1700 فلسطيني منهم 500 طفلا و 100 امرأة وجرح ما يزيد على 30,000 شخص وتدمير 10,000 منزلا وتدمير المستشفيات والعيادات وسيارات الإسعاف ومنع الوحدات الطبية من تقديم المساعدة إلى الجرحى والمرضى هذا بالإضافة إلى زج الآلاف من المدنيين في السجون الإسرائيلية دون محاكمة أو سند قانوني و في ظروف غير إنسانية هذا إضافة لارتكاب الاحتلال الإسرائيلي مجازر ضد المدنيين الآمنين وخصوصا في مخيم جنين ونابلس وفي حي الدرج في قطاع غزة ولقد شنت إسرائيل وبجحج واهية حرب اغتياالات مليئة بالكراهية والتمييز واللاعقلانية حيث اغتالت ما يزيد عن 200 فلسطيني وأيضا الإبعاد القصري خلافا لكل المعايير والمواثيق الدولية.

وفي الوقت الذي تتكاثف الجهود الدولية لمكافحة التصحر وتحسين الغطاء النباتي وذلك بهدف التخفيف من التغير المناخي والانجاس الحراري إضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي وخفض مستوى الفقر في المناطق الريفية والحد من هجرة سكانها في اتجاه المدن فإننا نجد أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بتجريف ما يزيد على عشرة آلاف هكتار من الأراضي الزراعية وتدمير البيوت الزراعية واقتلاع ما يزيد عن مليون شجرة مثمرة تعتبر مصدر رزق لآلاف العائلات الفلسطينية مما تسبب في نقص الغذاء وسوء التغذية.

ونتيجة لذلك وبرغم الإجماع الدولي على تخفيف حدة الفقر في العالم نجد أن 64% من السكان الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر مقارنة مع 22% عام 1998 وأن نسبة البطالة تجاوزت 60% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية.

ورغم الاهتمام العالمي بموضوع التنوع الحيوي لقيمتة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية العالمية نجد أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت بقتل ما يزيد عن 150,000 من الطيور والأغنام والأبقار و الآلاف من خلايا النحل حيث تم دفن معظمها وهي حية هذا إضافة إلى تدمير المحميات الطبيعية في الأراضي الفلسطينية.

وبالرغم من التركيز الدولي على تعزيز دور المرأة والطفل في عملية التنمية نجد أن المرأة الفلسطينية تتعرض إلى أبشع أساليب الإهانة والقمع والقتل حيث تم قتل حوالي 100 امرأة إضافة لذلك فان هناك الكثير من النساء اللواتي وضعن حملهن على الحواجز العسكرية الإسرائيلية نظرا لعدم السماح لهن بالمرور للمستشفيات، وأن حوالي 361,600 امرأة في سن الإنجاب (15-49 سنة) يعانين من فقر الدم، كذلك قتلت قوات الاحتلال حوالي 500 طفل وهناك الآلاف يقبعون في السجون الإسرائيلية ويتعرضون لأقسى أنواع التعذيب إضافة إلى انتشار سوء التغذية نظرا لازدياد نسبة الفقر ونقص المواد الغذائية، حيث يعاني حوالي 274,600 طفل من الفئة العمرية 6-95 شهر يعانون من فقر الدم كما يعاني حوالي 252,400 طفل من سوء التغذية المزمن.

وفي إطار الالتزام بميثاق برشلونه لحماية حوض البحر المتوسط من التلوث فلقد عززت السلطة الوطنية الفلسطينية جهودها لمنع عناصر التلوث الآتية من الأرض ومنها كـب النفايات الصلبة والسائلة من الوصول إلى البحر المتوسط ولكننا نجد أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بإغراق مكبات النفايات الصحية مما أدى إلى جمعها في مكبات طارئة داخل المدن والقرى ونجم عن ذلك آثارا بيئية وصحية خطيرة إضافة لذلك فقد تم تدمير شبكات الصرف الصحي وأحواض معالجة المجاري هذا إضافة إلى منع دخول المواد وقطع الغيار اللازمة لإعادة تأهيلها وتشغيلها مما أدى إلى تصريفها إلى البحر المتوسط دون معالجة ناجعة يضاف إلى ذلك أن السلطات الإسرائيلية قامت بتصريف حوالي خمسة مليون متر مكعب من مياه المجاري الملوثة مرة واحدة في قطاع غزة بتاريخ 2001/3/26 وذلك بكسر أحواض التخزين التي تم إنشائها على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل وذلك لتخزين مياه الصرف الصحي لمنطقة تل أبيب.

وفي الوقت الذي تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير القطاع الصناعي وتطبيق برنامج الإنتاج النظيف تقوم القوات الإسرائيلية بتدمير حوالي 3000 مصنع وورشة صناعية.

وبعد ما قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية في مجالات المياه والصرف الصحي و الطرق و المواصلات و الاتصالات و الطاقة و الميناء و المطار كأساس لتحقيق التنمية المستدامة وبدعم من الدول المانحة، تقوم قوات الاحتلال بتدمير هذه المشاريع لتصل الخسارة للاقتصاد الفلسطيني إلى أكثر من 8 بلايين دولار وذلك بهدف حرمان الشعب الفلسطيني من التنمية والتطور ومواكبة ركب الحضارة وجعل حياته مستحيلة على ترابه الوطني.

ولم يسلم التراث الحضاري والأماكن الأثرية والدينية الفلسطينية من الاعتداءات الإسرائيلية حيث تم تدمير كثير من المواقع الأثرية والمساجد وإحداث الأضرار بالعديد من الكنائس وخاصة كنيسة المهدي. وبالرغم من توقيع إسرائيل على اتفاقية بازل حول التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود إلا أنها لا تحترم هذه الاتفاقية حيث تقوم بتهريب المواد الكيماوية والخطرة ودفنها في المناطق الفلسطينية وعلى سبيل المثال :

- شحنة في شهر نيسان 2001 في مدينة الخليل مكونة من 80 برميلا من المواد الخطرة.

- شحنة مشابهة تم ضبطها في العيزرية - القدس في شهر أيار 2001 مكونة من 120 برميلا من المواد الخطرة سعة 200 لتر.

- تم ضبط 28 برميلا بسعة 200 لتر من النفايات الخطرة في منطقة خان يونس عام 1999 .

- ضبط شحنة مكونة من حوالي 250 برميلا تحتوي على نفايات خطرة في أم التوت منطقة جنين 1999.

- دفن حوالي 50 ألف طن من النفايات الكيماوية والصناعية الخطرة في قطاع غزة.

- كما حصلت عدة حوادث ضبطت خلالها كميات كبيرة من المبيدات الحشرية الممنوعة دولياً تم تهريبها من المستعمرات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتقوم أيضاً السلطات الإسرائيلية منذ عشرات السنين بمصادرة الأراضي الفلسطينية لإنشاء المستعمرات والطرق الالتفافية لربطها مما أدى إلى فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إضافة إلى ما تسببه من انتهاك للبيئة من خلال التصريف غير السليم للنفايات الصلبة والسائلة وانتشار البعوض كذلك تقوم السلطات الإسرائيلية بسرقة المياه الفلسطينية حيث يسمح للفلسطينيين باستهلاك 18% من حقوقهم المائية مقارنة بما يستهلكه الفرد الإسرائيلي حيث أنها تبلغ عشرة أضعاف ما يستهلكه الفرد الفلسطيني. إضافة لذلك تعمل قوات الاحتلال على حصار المدن والبلدات و القرى الفلسطينية وعزلها وذلك بإقامة الحواجز والمكعبات الأسمنتية ولا يزال الاحتلال يستخدم المقاتلات الحربية من طائرات أف 16 والأباتشي الأمريكية والدبابات والمدفعية الثقيلة ولم يتوانى هذا الاحتلال الفظيع من استخدام بعض أنواع السلاح المحرمة دولياً بما فيها الغازات السامة والمسيلة للدموع واليورانيوم المستنفذ و النظائر المشعة لقمع الشعب الفلسطيني .

برغم الصعوبات التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل الاعتداءات المستمرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي باستعمال كل أساليب القوة لديه وذلك لتقويض أسس التنمية في فلسطين و زعزعة الأمن والسلام والاستقرار في منطقتنا بل في العالم كله فان السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالعمل من جديد في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة .

لذا فان السلطة الوطنية الفلسطينية تطالب المجتمع الدولي بمساعدتها على الأصدقاء التالية:

1. على الصعيد الاجتماعي

- دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وخاصة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة مع إعطاء اهتمام خاص لدور المرأة.
- دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والرفاه الاجتماعي ماديا وفنيا .
- دعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء الآمن والصرف الصحي والتحكم في أخطار الكيماويات والتلوث بكافة أشكاله.

2. على الصعيد الاقتصادي

- المساعدة في تهيئة بيئة استثمارية مناسبة تشجع المؤسسات الدولية والإقليمية على تحقيق زيادة في الاستثمارات الموجهة لفلسطين .
- تعزيز القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية وسهولة نفاذها إلى الأسواق الدولية.
- دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والسياحة من خلال زيادة المساعدات المالية والفنية.

3. على الصعيد البيئي

- تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه ويتضمن ذلك تطوير التشريعات اللازمة للاستغلال الأمثل لهذه المصادر وحمايتها من التلوث إضافة إلى دعم جهود تنمية مصادر المياه البديلة والعمل على تطوير تقنيات جديدة لتحلية مياه البحر وحصاد مياه الأمطار وإعادة استغلال مياه المجاري.
- المساعدة في نقل وتوظيف تكنولوجيا صديقة للبيئة في مجالات الزراعة والصناعة وتشجيع تقنيات الإنتاج الآمن والسليم.

- دعم خطط الحد من تلوث الهواء والماء والتربة وذلك بالمساعدة في وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني وتحديد مناطق استخدامات الأراضي والإدارة السليمة لكل من النفايات الصلبة والسائلة.
- دعم القدرة الفلسطينية على تطبيق الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وآلياتها بما في ذلك الدعم الفني والمادي من المجتمع الدولي .
- تعزيز القدرة الفلسطينية على إدارة الطوارئ وخصوصا فيما يتعلق بالمواد الكيماوية الخطرة.

على الصعيد السياسي

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1967 ووقف العدوان المستمر على الشعب الفلسطيني ومصادرة أملاكه ودعم إقامة الدولة الفلسطينية على أساس السيادة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية بما فيها الأرض والمصادر المائية والحدود والأجواء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بناء على قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار حق العودة رقم 194 الذي يؤكد على إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتوطينهم وإعادة تأهيلهم ودفع التعويضات لهم.
- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله بناء على قرار الأمم المتحدة 39 .
- إجبار إسرائيل على دفع التعويضات المالية اللازمة لإعادة تأهيل وبناء ما دمرته خلال احتلالها للأراضي الفلسطينية .
- تركيز الجهود الدولية بزيادة المساعدات المالية والفنية بهدف تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة .
- إعادة الحقوق التي سلبها الاحتلال من أكثر من خمسة ملايين فلسطيني تم تشريدتهم في بقاع الأرض.

و أخيرا نتمنى على قمتكم الموقرة تبني قرار يؤكد على أن الاحتلال و غياب السلام و الاستقرار يمثل العائق الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة كما ورد في الإعلان العربي و الإعلان الإفريقي العربي المشترك و الإعلان الإسلامي و إعلان أئينا.

وفي نهاية حديثي أشكركم على حسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته